

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجمهورية العربية المُتّحدة

الجريدة الرسمية

(العدد ١٦٧) الصادر في يوم الأربعاء ١٣ صفر سنة ١٣٨١ - ٢٦ يوليه (تموز) سنة ١٩٦١ (السنة الرابعة)

محتويات العدد

رقم الصفحة

قرار بقانون :

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١

قرارات رئيس الجمهورية العربية المتحدة :

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١٧٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تعيين نواب مدير الهيئة العامة للصانع الحرية

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١٧٨ لسنة ١٩٦١ بتعيين مدير للهيئة العلمية للصانع الحرية

استدراك - لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٠٢ لسنة ١٩٦١

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٨٢

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تعديل المادة الثانية من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه على النحو الآتي :

”إذا زادت ملكية الفرد عن القدر الجائز تملكه فانوناً بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية غير طريق التعاقد كان المالك أن يتصرف في القدر الزائد خلال ستة من تاريخ تملكه على أن يتم التصرف في هذا القدر إلى ضيغار الزراع الذين يصدر بتعريفهم وشروط التصرف إليهم قرار من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي، وتستولى الحكومة على الأطيان الزائدة نظير التعويض الذي يحدد طبقاً لأحكام هذا القانون إذا لم يتصرف المالك خلال المدة المذكورة أو يتصرف على خلاف أحكام هذه المادة .

وتسرى أحكام هذه المادة بالنسبة للملكية التي تؤول إلى الشخص بالميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية غير طريق التعاقد بعد العمل بهذا القانون“.

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦١

بتعدل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي ،

وبناء على ما ارتأاه مجلس الدولة ،

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٧٨ لسنة ١٩٦١

بتعيين مدير للهيئة العامة للصانع الحرية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٠١٦ لسنة ١٩٦١ بربط ميزانية الهيئة العامة
ل الصانع الحرية لسنة المالية ١٩٦٢/١٩٦١ ،

قرر :

مادة ١ - عين السيد المهندس محمد عبد المنعم ابراهيم ، مدير الهيئة العامة
ل الصانع الحرية بمرتب قدره ١٤٠٠ جنيه سنويًا مع منحة بدل تأمين
قدره ٦٠٠ جنيه سنويًا .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر براسة الجمهورية في ٣٠ الحرم سنة ١٢٨١ (١٢ يوليه سنة ١٩٦١)

جمال عبد الناصر

امتنواك

وقد خطا مطبعي عند نشر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧
لسنة ١٩٦١ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٢ لسنة ١٩٦١ المشورين
في المدد رقم ١٦٢ الصادر في ٢٠ يوليه سنة ١٩٦١ إذ سقط منها ذكر
"شركة ملاحات رشيد" ضمن الشركات المؤممة الواردة بالقانون رقم ١١٧
لسنة ١٩٦١ وموضعاً بين "شركة ملاحات البحر الأبيض" و "شركة
أتوبيس الصعيد" .

كما سقط اسم "شركة ملاحات رشيد" في القرار رقم ١٢٠٢
لسنة ١٩٦١ ضمن الشركات المذكورة تحت عنوان "السيد رئيس مؤسسة
النصر" وموضعاً بين "شركة ملاحات البحر الأبيض" و "شركة
المصرية للواسير والأعمدة والمصنوعات من الأسمدة المسليح (سيجوارت)" .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به
في الإقليم المصري من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١

صدر براسة الجمهورية في ١٢ صفر سنة ١٢٨١ (١٣٨١ يوليه سنة ١٩٦١)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٧٧ لسنة ١٩٦١

بتعيين نواب مدير الهيئة العامة للصانع الحرية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٠١٦ لسنة ١٩٦١ بربط ميزانية الهيئة العامة
ل الصانع الحرية لسنة المالية ١٩٦٢/١٩٦١ ،

قرر :

مادة ١ - عين السيد المهندس ابراهيم ضياء الدين طه ، نائباً لمدير
المدينة العامة للصانع الحرية بمرتب قدره ١٥٠٠ جنيه سنويًا مع منحة بدل
تأمين قدره ٦٠٠ جنيه سنويًا .مادة ٢ - عين السيد المهندس عبدالغفار عدوي ، نائباً لمدير الهيئة العامة
ل الصانع الحرية بمرتب قدره ١٤٠٠ جنيه سنويًا مع منحة بدل تأمين قدره
٥٠٠ جنيه سنويًا .مادة ٣ - عين السيد / محمد رشاد محمود ، نائباً لمدير الهيئة العامة للصانع
الحرية بمرتب قدره ١٤٠٠ جنيه سنويًا مع منحة بدل تأمين قدره ٥٠٠ جنيه
سنويًا .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر براسة الجمهورية في ٣٠ الحرم سنة ١٢٨١ (١٢ يوليه سنة ١٩٦١) .

جمال عبد الناصر